

لماذا تراجعت إيران؟

للوهلة الأولى، يبدو الأمر وكأن منطقة الشرق الأوسط الكبير بالكامل تنزلق إلى الفوضى . فالحرب الأهلية لا تزال مستعرة في سوريا، في حين ترزح الدول المجاورة لها خاصة الأردن ولبنان تحت وطأة أكثر من مليوني لاجئ . وتدهورت الأوضاع في ليبيا بشكل كبير إلى حالة من الفوضى القبلية، ويتربص النظام الأفغاني الضعيف انسحاب قوات منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 2014، ويشهد العراق تصاعداً في العنف الطائفي، حيث تجاوزت حصيلة القتلى بين المدنيين خمسة آلاف فضلاً عن أربعة عشر ألف مصاب تقريباً منذ بداية هذا العام وحده .

ولكن هناك رغم كل هذا استثناء لهذا النمط في مكان بعيد كل البعيد عن كل التوقعات . على مدى عقود من الزمان، ألقت إيران بظل خطير من المواجهة على الشرق الأوسط؛ والآن تبدو الجمهورية الإسلامية حريصة على إنهاء المواجهة مع الغرب بشأن برنامجها النووي .

والواقع أن هذا التحول والدور المفاجئ الذي لعبته كجزيرة من الأمل في بحر هائج من الاضطراب والفوضى يدعو إلى التفكير في زعامة أمريكا للعالم وما يمكن للولايات المتحدة أن تحققه عندما تستخدم مبدأ التعددية (خاصة في التعامل مع الضفة المقابلة للأطلسي) بكامل طاقته . ففي وقت حيث كانت الولايات المتحدة تعرض غالباً صورة من التردد والضعف التي انعكست في شعار المؤسف القيادة من الخلف تجسد إيران الإمكانيات التي تنطوي عليها الاستجابة الدولية عندما تضطلع الولايات المتحدة بدور القيادة من الخطوط الأمامية .

لقد حافظت الولايات المتحدة على نظام عقوبات واسع النطاق ضد إيران منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، وفرضت هذا النظام بقوة، على سبيل المثال، فرضت عقوبات على بنك اس اتش بي سي في العام الماضي بلغت قيمتها 1.9 مليار دولار، ووضعت الكيانات التي تساعد إيران في التهرب من القيود المالية على قائمة سوداء . بيد أن هذه العقوبات لم تصبح موجعة إلا من خلال المشاركة المتنامية من قبل طائفة واسعة من البلدان .

وانعكس هذا بوضوح في الفوز الانتخابي الساحق الذي حققه الرئيس الإيراني حسن روحاني في يونيو/حزيران . كانت حملة روحاني الانتخابية تقوم على تعهد بالسعي إلى المشاركة البناءة مع المجتمع الدولي . والواقع أن الزخم المبكر والدعم الواضح أو على الأقل التسامح من جانب المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي يعكس سأم الإيرانيين من العزلة الدولية وما يشعرون به من مرارة إزاء الخراب الاقتصادي الذي جلبته العقوبات المتزايدة الشدة .

لا شك أن العقوبات الدولية المفروضة على إيران ازدادت إحكاماً مع سد الثغرات التي تخللتها . فبعد تغلبه على تحفظه

الأولي، عزز الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير من نهجه العقابي في التعامل مع الكيانات الإيرانية المرتبطة بالأنشطة النووية (ولو أن أحكاماً قضائية حديثة ألقت بظلال من الشك على بعض التدابير) . والأمر الأكثر أهمية هو أن جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت) قررت في عام 2012 استبعاد 14 بنكاً إيرانياً من شبكتها (التي تعتبر القناة الرائدة لتنفيذ المعاملات الإلكترونية الدولية بين البنوك على مستوى العالم) . ولعل الرغبة في إلغاء هذا التدبير كانت من بين العوامل الأساسية التي دفعت إيران إلى تغيير مسارها الدبلوماسي، كما ذكرت بعض التقارير

وأيضاً كانت الجهود التي بذلتها أمريكا لإقناع الشركاء الدوليين بخفض اعتمادهم على النفط الإيراني تحت التهديد جزئياً بمعاينة مؤسساتهم المالية فعالة للغاية . فمنذ عام 2011 هبطت صادرات النفط الإيرانية، من نحو 2.5 مليون برميل يومياً إلى ما يقرب من 1.3 مليون برميل يومياً، ويرجع هذا جزئياً إلى حظر شامل على صادرات النفط إلى الاتحاد الأوروبي وتخفيضات كبيرة من قبل الصين واليابان والهند وجنوب إفريقيا . وقد أدى هذا إلى انخفاض حاد في صافي عائدات إيران من صادرات النفط، من 95 مليار دولار في عام 2011 إلى 69 مليار دولار في عام 2012 وهو انحدار . مأساوي بالنسبة لدولة تشكل مبيعاتها من النفط 80% من عائدات التصدير ونحو 50% من إيرادات الحكومة

وكانت هذه الاستجابة المتعددة الأطراف نتيجة لبصيرة ثاقبة والتزام صبور . فقد لعبت الولايات المتحدة دورها القيادي من خلال الجهد والعرق . وبدلاً من إرسال جيش عسكري، نشرت الولايات المتحدة جيشاً من الدبلوماسيين المسلحين . بالقدرة على الإقناع لتعزيز الحجة الداعمة لضرورة فرض عقوبات أكثر قوة

كما ذهبت المساعي الأمريكية إلى ما هو أبعد من الحكومات . فلسنوات عديدة، كانت الولايات المتحدة حريصة على مد يدها إلى المؤسسات الدولية والقطاع الخاص . وأذكر أنني تلقيت عدة تقارير مفصلة بشأن إيران من الوفود الأمريكية خلال عملي كمستشار عام لمجموعة البنك الدولي . وقد استمرت هذه الجهود في ظل إدارة أوباما، حيث تواصلت وزارة الخزانة الأمريكية مع 145 مؤسسة مالية في أكثر من 60 دولة منذ عام 2010

وكان تأثير ذلك على الاقتصاد الإيراني ساحقاً . فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة 1.9% من مارس/آذار 2012 إلى مارس، 2013 ويتوقع صندوق النقد الدولي انخفاضاً إضافياً بنسبة 1.3% هذا العام . كما انهارت العملة الإيرانية، حيث هبطت قيمة الريال غير الرسمية من نحو 13 ألف ريال في مقابل الدولار الأمريكي في سبتمبر/أيلول 2011 إلى نحو 30 ألف ريال في هذا الصيف . وليس من المستغرب أن يرتفع التضخم إلى عنان السماء، حيث بلغ المعدل وفقاً لإعلان البنك المركزي في إيران رسمياً نحو 39% عن 12 شهراً انتهت في أغسطس/آب

هذه هي الأرقام التي تدعم وجهة النظر التي تزعم أن الموقف الدبلوماسي الإيراني الجديد أكثر من مجرد واجهة . ولكن أهميتها لا ترجع فقط إلى أن حل القضية النووية من الممكن أن يساعد كأساس لسلام أوسع نطاقاً، كما قال أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي، فهي تبين أيضاً ما يمكن إنجازه

منذ تجربة أمريكا في العراق وأفغانستان، سمعنا الكثير من الأحاديث حول ما لا تستطيع الولايات المتحدة أن تنجزه . ولكننا الآن أمام مثال واضح لما يمكن تحقيقه تحت لواء القيادة الأمريكية بالجهود التعددية الحقيقية المدعومة بالعمل الشاق . وإننا نلجأ أن يكون هذا النجاح سبباً في تشجيع أوباما والولايات المتحدة على الانخراط في مثل هذه الجهود . بشكل أكثر تكراراً، حتى لا تظل الانفراجات كتلك التي نشهدها مع إيران الآن الاستثناء وليس القاعدة

والمقال ينشر بترتيب مع بروجيكت سنديكيت #183

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024